

وامر مقدم في ذلك لا من سوي جنس ودين رتب جميع الرولى بقصر صوب  
وقوله وامر اي اشهر مخرج اي دراية تحمله بان يشهد ان هذه المرأة اقترفت  
من ذلك كذا مثله واد ابان يودك هذه الشهادة عند القاضي من بيع وغيره  
فينظر وجهها ليرصع عليها بالعدوت ويطالب باليمن مثلا والبالندك اي  
وان تشير وجودها او يحارم يشهدون فيما يظن ويفرق بينها وبين ما امر  
في المعالجة بان النساء اقبصات وقدره يقبلن والحارم قد لا يشهدون ايضا  
فقد وسعوا هنا لاعتناء بالشهادة هذا كنهه اي ما ذكره في الشهادة وقد كمل  
رصوعه للمعاملة انما فليتأمل اذا لم يخف فتنة او شهوة حل فان  
خافها كما قال السكبي مع ذلك ياتم بالشهوة وان اتيسر على الخمر لانه فصل  
ذو وجهين لكن ما لفته غير فحيت اكل مطلق لان الشهوة امر طبيعي  
لا ينفك عن النظر فلا يكلم الشاهد بان اتها ولا يواخذ بها كماله لو اخذ  
الزوج بميله لبعض نسوته والحكم بميله لبعض المنصوم والوجه محل الاول  
على ما به اختيار والثاني على خلافه مرفق فينظر الى الوجه فقط اي جميعه  
ما لم يكن معرفتها بروية بعضه حل فقال السكبي انما يظن فيما يجب  
تلقه الا من فطلق قبله اي قبل التلقم سواء قبل الدخول او بعده وفرض  
المسئلة ان التلقم بنفسه لنفسها اما اذا كان في الذمة فلا يتقدر وسياتي  
ذلك في الطلاق فالاصح تقدره عليه معتد ويشير بذلك السكبي  
بقوله كما سياتي والاصح انه كنظر اليها اي يحرم نظرها اليه من بدنه  
وهو الساب قال مرفق وينبغي ضبط ابتداءه بحيث لو كانت صفة له التبت  
للرجال لم تستتكته اي ولم يصل اليه او ان نباتها غالب كل من تاتر  
بجمال صورة الامم قال مرفق ويقرب منه قول السكبي فيما ينظر فيلست  
وان لم يشته زيادة وقوع او مقبلة له فذلك زيادة من الفسق وكثير  
يتصور على مجرد النظر المحجة طابعين سله منهم من ان لم يسوا باليمن  
منه فبحرم عند النووي اي حيث لا يحرم منه ولا ملك والكلية كالنظر  
فاذا اهل حلت ويفرق بينه وبين المرأة عند الحاجة لغير تقليم حيث سترها  
حضور محرم باقتله في الجسد فهو معها كقيدتها اي حيث لم يكن هناك  
كتابة ولا تبقيص ولا شرة فاذا وجد واحد من هؤلاء الثلاثة فهب

معه كانه جنسي فلا ينظر الى جنس من بدنه بخلاف السر وامته ولا شبهه  
معتد متبحر سمع في التعبير عن السهال وغيره في امله وزعه الذي هو  
المتبرج حيث وهي لكات ومتى للزمان وكل صحيح كاي محرم فليراجم وكل  
ما صم لا اي كل جز حرم الزنظر صرح وكذا الامة فالخبر ليست بقيد  
ولو من يديها جعلها غاية باعتبار ان الدين ليس عورج في الصلاة بخلاف  
الرجلين فربما يلاحظ فرق بينهما رجلين او امرأتين في التعبير بذلك اشارة  
الى استراط بلوغ الشهوة وهو صحيح وزنه تسع سنين اي يبلغ الفسح كما قاله  
مرفق فالزركشي حيث اتفق على تسع سنين ولا فرق في ذلك بين  
الاعان والمجارت وكذا اقل مرفق ولو باوا وابنه واما و بنتها وما علم ان تله  
به كسفن في اكاملات فيجب منع من منه رجائي في ثوب ولو له ولجوري  
مثله من نزول رجلين مفضس لهما او طريقة اتي مرفق ان حيث لم يكن  
معه من العورة ولا رواها اي في فرق بينه وبين الاصلطاع فيجوز له ان يطاع  
بحرم ولو بله مس وهذا يحرف اذا كانا عاريا من جنس به ما اذا ارتجرت ايجور  
نوسها في فراش واحد ولو متلاصقين ونظروا لثني التحريم من اهدوا فقط  
وهو محتمل وستن مصالحة لا تخبر بشتي الامم كمال الوجه فتحرم مصالحة  
كما قاله العبادي في نه الروض يتصالحان كذا في حفظ الشرف وفي نه الروض  
فيتصالحان وتكره المصانعة الا اي لغير شتمهاة وان يبحر كما يحرم  
بغير حائل من الاجانب مطلقا حل فستة يستثنى الامم كمال الوجه فتحرم  
تقبيله ومما نقتد مرفق لاهل الفضل صرح غيرهم فلا يظلم بالخطبة  
او ضرورية وخصم بالقيام نحو الركوع الواقع بين يدي العلى والا مرفق وهم  
فهو حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة وهو **فصل** في اركان  
النكاح صفة سياتي في كلامه انها شرط فيها شروط الصيغة في البيع  
مع زيادة وقوعه بلفظ تزوج او نكاح ويشترط في الزومية ثلثة شروط  
الكل والتعيين والخلو من تكاح وعدة وفي الروج خمسة شروط الكل والتعيين  
والاعتبار والعلم بكل المرأة له وان يعرف اسمها ونسبها او عينها بخلاف  
الشهود كما يات وفي الولي اعتبار وفقد مانع ولا بن العاد صفة قال  
وعشره سوانب الولاية كزوفسق والمي افاية رفق حنونه مطبقة والتجمل